

الشاغرة بقرار من اللجنة الوزارية للشئون التشريعية والتنظيم والإدارة بناءً على اتفاق نائب الرئيس ووزير الكهرباء والسد العالي ووزير النقل والبتروك والثروة المعدنية وموافقة الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة .

مادة ٥ - تكون الدرجات المنقولة الى قطاع الكهرباء المشار إليه وحدة مستقلة عما عداها من حيث الأقدميات والترقيات .

كما تميز الاعتقادات والدرجات المنقولة الى هذا القطاع عن ميزانية وزارة السد العالي وذلك لحين إنشاء فصل مستقل لهذا القطاع بميزانية ١٩٦٩/١٩٦٨

مادة ٦ - يقع لإشراف وزير النقل والبتروك والثروة المعدنية الهيئات والمؤسسات العامة التالية :

- (١) الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية .
- (٢) هيئة النقل العام لمدينة القاهرة .
- (٣) الهيئة العامة لميناء الاسكندرية .
- (٤) المؤسسة المصرية العامة للنقل الداخلى .
- (٥) المؤسسة المصرية العامة للنقل البرى للركاب بالأقاليم .
- (٦) المؤسسة المصرية العامة للطرق والكبارى .
- (٧) المؤسسة المصرية العامة للبتروك .
- (٨) المؤسسة المصرية العامة للأبحاث الجيولوجية والتعدين .

مادة ٧ - يفرض هذا القرار بالجريدة الرسمية ما

مديرية الجمهورية في ٥ رمضان سنة ١٣٨٧ (٦ ديسمبر ١٩٦٧)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٢٣٣٩ لسنة ١٩٦٧

بشأن مدد العمل التي قضيت في المؤتمر الإسلامى

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظام العاملين المدنيين بالدولة ؛

وعلى القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ بوضع أحكام وقتية للعاملين المدنيين بالدولة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فى شأن حساب مدد العمل السابقة فى الدرجة والأقدمية ؛

وعلى القانون رقم ٦ لسنة ١٩٦٧ بإنشاء هيئة عامة لميناء الاسكندرية ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢ لسنة ١٩٦٥ بإنشاء وزارة الصناعة والقرارات المعدلة له ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٤٠ لسنة ١٩٦١ بتنظيم وزارة السد العالي ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧١٤ لسنة ١٩٦٦ بشأن تنظيم وزارة النقل ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٢٠٢ لسنة ١٩٦٦ بشأن تنظيم وزارة الكهرباء والبتروك والتعدين ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٨٩١ لسنة ١٩٦٦ بشأن تبعية الهيئة العامة لميناء الاسكندرية لوزير النقل ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٥٢ لسنة ١٩٦٧ بشأن تشكيل الوزارة؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٣٧ لسنة ١٩٦٧ فى شأن نقل مراكز التدرج المهني التابعة لمصلحة الكفاية الإنتاجية إلى الوزراء والهيئات والمؤسسات المختصة .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٣٥ لسنة ١٩٦٧ فى شأن نقل مراكز التدرج المهني التابعة لوزارة الكهرباء والبتروك والتعدين إلى المؤسسات المعنية ؛

قرر :

مادة ١ - تنقل تبعية قطاع الكهرباء بذات الاختصاصات الواردة فى القرار الجمهورى رقم ٤٢٠٢ لسنة ١٩٦٦ إلى إشراف نائب الرئيس ووزير الكهرباء والسد العالي .

مادة ٢ - تنقل تبعية المؤسسة المصرية العامة للكهرباء إلى إشراف نائب الرئيس ووزير الكهرباء والسد العالي .

مادة ٣ - ينقل من وزارة الكهرباء والبتروك والتعدين إلى قطاع الكهرباء المشار إليه بالمادة الأولى من هذا القرار الاعتقادات المالية التي تخصص لهذا القطاع من ميزانية وزارة الكهرباء والبتروك والتعدين للسنة المالية ١٩٦٨/١٩٦٧ ويتم تحديد هذه الاعتقادات بقرار من وزير الخزانة بناء على اتفاق نائب الرئيس ووزير الكهرباء والسد العالي ووزير النقل والبتروك والثروة المعدنية .

مادة ٤ - ينقل العاملون بقطاع الكهرباء بوزارة الكهرباء والبتروك والتعدين بدرجاتهم إلى قطاع الكهرباء المشار إليه ، ويتم تحديدهم ومستويات درجاتهم وإعدادها وكذا ما يخص هذا القطاع من الدرجات

(٥) رعاية الفئات الخاصة والمعوقين .

(٦) الخدمات الثقافية والعلمية والدينية .

(٧) تنمية المجتمعات المحلية .

ويجوز لوزير الأوقاف والشئون الاجتماعية أن يضيف بقرار منه ميادين عمل جديدة للجمعيات والمؤسسات الخاصة

ولا يجوز للجمعية أن تعمل في أكثر من ميدان واحد رئيسي من الميادين المذكورة إلا بعد أخذ رأى الاتحاد المختص وموافقة مجلس المحافظة .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية، ويصدر به من تاريخ نشره ما

صدر بمراسم الجمهورية في ٥ رمضان سنة ١٣٨٧ (٦ ديسمبر ١٩٦٧)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٢٣٤١ لسنة ١٩٦٧

بشأن نقل أوجه النشاط التي كانت تمارسها شركة الكرنك للتل والسياسة المؤسسة المصرية العامة للسياحة والفتاوى

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ في شأن المؤسسات العامة وشركات القطاع العام ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ في شأن نظام العاملين بالقطاع العام والمعدل بقراري رئيس الجمهورية رقمي ٨٠٢ و ١٤٨١ لسنة ١٩٦٧ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٦ لسنة ١٩٦٧ بشأن مؤسسة الطيران العربية المتحدة ؛

قرر :

مادة ١ - في تطبيق أحكام القرار الجمهوري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه يسرى على مدد العمل التي قضيت في المؤتمر الإسلامي ما يسرى على مدد العمل التي تقضى في الحكومة .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويصدر به من تاريخ نشره ما

صدر بمراسم الجمهورية في ٥ رمضان سنة ١٣٨٧ (٦ ديسمبر ١٩٦٧)
جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٢٣٤٠ لسنة ١٩٦٧

بتعديل بعض أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٢ لسنة ١٩٦٦ باللائحة التنفيذية لقانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٢ لسنة ١٩٦٦ باللائحة التنفيذية القانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - يستبدل بنص المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٩٣٢ لسنة ١٩٦٦ المشار إليه النص الآتي :

"مادة ١ - تهدف الميادين الرئيسية التي تعمل فيها الجمعيات والمؤسسات الخاصة على الوجه الآتي :

(١) رعاية الطفولة والأمومة .

(٢) رعاية الأسرة .

(٣) المساعدات الاجتماعية

(٤) رعاية الشيخوخة .